

## عهد جديد في المملكة العربية السعودية

هنس أبو طالب\*

الحكم الوثيقة بنفسها والواضحة في أهدافها. والمؤسسية هنا تعبير عن روح النظم والقوانين التي يلتزم بها الجميع حكاما ومحكومين عن قناعة ورضا. ومعروف أن إصدار النظام الأساسي للحكم ونظام مجلس الشورى ونظام المقاطعات في المملكة مثل في حينه خطوة كبرى على طريق انتقال الحكم من مجرد الأعراف والتقاليد الراسخة إلى صعيد الالتزامات المكتونة والمؤسسات ذات الأدوار والصلاحيات الواضحة بغض النظر عن الأشخاص الذين يخولون قيادة هذه المؤسسات.

وهي نقلة مهمة في مجتمع كان يعيش طويلا وفق تقاليد الصحراء والقبلية، وفرضت التطورات والمستجدات أن يدخل دائرة التحضر والمدنية والقوانين والنظم والصلاحيات المحددة سلفا والمعروفة للجميع. وفي كثير من المجتمعات التي شهدت مثل هذه الثقلات الاجتماعية الكبرى، كان طبيعيا أن تحدث ردات فعل معاكسة وتوترات، وهو ما لم يحدث في المملكة مطلع التسعينات. وهو ما يمكن تفسيره بأن ما جرى - أي الانتقال من صيغ الأعراف إلى صيغ المؤسسية - كان يمثل مطلبا من القيادة ومن المواطنين في آن واحد.

ومن المؤشرات الأخرى، أن القرارات الأولى للملك عبد الله بن عبدالعزيز، المنطة في تعيين الأمير سلطان بن عبدالعزيز

من طبائع الحياة، أنه في اللحظات الحرجة التي تغيب عنها المؤشرات الواضحة ويزداد فيها عدم اليقين، تنتاب المرء والمجتمع الكثير من المخاوف والسهو اجس حول المستقبل. ويختلف الأمر كثيرا عند وضوح المؤشرات وتوافر مسببات اليقين، فيصبح الإيمان بمستقبل أفضل هو النتيجة السائدة والطبيعية. ومن خلال رصد ردود الفعل العفوية تجاه إعلان وفاة المغفور له بإذن الله تعالى الملك فهد بن عبدالعزيز، والتي قال بها مثقفون وأكاديميون ورسميون ومواطنون عاديون سعوديون وأيضا مقيمون من جنسيات مختلفة، تبدو اللحظة الجارية التي تمر بها المملكة، رغم ما فيها من مشاعر ألم وحزن طاغية لفقدان شخصية عظيمة، أكثر يقينا بالمستقبل الأفضل، وأكثر ترجيحا بأن القادم من الأيام سيشهد تطورات مهمة وإيجابية، ستكون في شق كبير منها امتداداً للتغيرات التي لحقت بالمملكة في السنوات الماضية.

والحق أن لذلك مؤشراتته الواضحة غير المختلف عليها سواء في الداخل أو في الخارج. فانتقال السلطة تم في هدوء وسلاسة عكس استقرارا سياسيا عالي المستوى، والتزاما بقيم وتقاليد وأعراف يجسدها النظام الأساسي للحكم الصادر في يناير 1992، وعكس أيضا روح المؤسسة التي تميز نظام

بالحسنى مع ذوي الآراء المتباينة. وهو أمر يجمع بين أسس الشرع الإسلامي ومستجدات الحياة التي تتطلب ابتكار آليات جديدة لتحقيق التواصل الهائم بين الحاكم والمحكوم. ولعل الأفكار الكثيرة والمتنوعة التي طرحت في ندوات الحوار الوطني سواء بشأن محاربة التطرف والغلو وتحسين أداء العملية التعليمية ووضع المرأة في المجتمع السعودي ودور الشباب، كلها تصب في إحداث تجديد منهجي في طريقة الحياة دون تطرف أو تسرع أو قفز على المراحل. وفي ظني أن المرحلة المقبلة قد تشهد توسيعاً في دور مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني. وفي القيام بعدد من الحوارات للكثير من الموضوعات التي تهدف إلى تطوير الأداء الاجتماعي والتعليمي والدعوي.

وفي ظني أيضاً أن ما يتطوّر على آليه الحوار سوف يمتد إلى مجالات أخرى، أبرزها الإصلاح السياسي، حيث المتوقع أن تتوسع وظائف مجلس الشورى لتشمل وظائف تشريعية وأخرى رقابية. وإن يتم التفكير في توسيع المجلس غير الانتخابي ولو على مراحل، كأن يتم البدء في انتخاب ثلث الأعضاء مثلاً في مرحلة أولى، تزداد إلى الثلثين في مرحلة ثانية وصولاً إلى انتخاب مجلس الأعضاء في مرحلة أخيرة. وإذا كان مجال الحوار الوطني وتوسيع وظائف مجلس الشورى مرجحاً فبهما

والملتزم بالقيم الدينية والإسلامية الرفيعة، أن أسوق مثل رعاية الملك عبدالله بن عبدالعزيز الشخصية والمباشرة إيمان السعامين الماضيين الحوارات الوطنية الأربعة التي جرت وقائعها وشارك فيها عديد من المثقفين والدعاة الدينيين ورجال الإعلام والأكاديميين وسيدات سعوديات فاضلات وشباب واعد، واستهدفت إيجاد آلية لتبادل الآراء والأفكار والتقييمات والشحن المعرفي المتبادل بين ممثلي ورموز

المجتمع من حال إلى آخر، يعد أمراً طبيعياً، وهنا يأتي الاجتهاد المرغوب في الأفكار والإبداع المطلوب في الوسائل، ويأتي أيضاً التراكم المعرفي والسلوكي الذي يميز عهداً عن آخر. وهو ما بدأ تحديداً في الأعوام القليلة الماضية التي شهدت الكثير من التحولات المخططة في المجتمع السعودي. فلقد عهد السعوديون أنفسهم كما عهد غيرهم في السنوات السبع الماضية بصمات خاصة للملك عبدالله حين كان ولياً للعهد ومفوضاً

ولياً للعهد، واستمرار مجلس الوزراء في عمله، أكدت سمة الاستمرارية القاضية على تقدير أن مجلس الوزراء قادر على العطاء في المستقبل كما كان قادراً على العطاء وخدمة المملكة في المرحلة الماضية. ولعل مفهوم الاستمرارية قد يثير لدى البعض قدراً من اللبس، حيث يرى فيه بقاء الأمور على حالها دون تطوير أو تغيير. وهو أمر يتناقض مع سمة الحياة التي تحمل الجديد في كل لحظة. فالاستمرار هنا يتعلق بالثوابت الأساسية غير

**خبرة الحوار الوطني التي كانت قبل البدء فيها مجرد شعار لا يعني شيئاً، قد باتت الآن مفتاحاً من مفاتيح التغيير السلمي المتدرج الذي يحرص عليه الملك عبدالله بن عبدالعزيز ...**

قطاعات ومؤسسات رئيسية في المجتمع السعودي، غيبة مساعدة المجتمع السعودي على تلمس واقع، والسعي إلى تغيير ما يجب أن يغير وفق منظور شرعي محل الإجماع والتوافق العام.

ولعل خبرة الحوار الوطني التي كانت قبل البدء فيها مجرد شعار لا يعني شيئاً، قد باتت الآن مفتاحاً من مفاتيح التغيير السلمي المتدرج الذي يحرص عليه الملك عبدالله بن عبدالعزيز. ففي الحوار تجسيد لدعوة الإسلام إلى إعمال العقل والفكر، وهو نوع من الشورى العامة وفيه معاني التحاور

بالقيام بأعباء ملكية بصفته نائباً للملك النراحل المغفور له بإذن الله تعالى فهد بن عبدالعزيز. وهي بصمات مست بعمر المجتمع السعودي والعلاقات العربية البيئية والقضايا الاقتصادية والنظمية الدولية. وفي كل هذه المجالات يمكن للمرء أن يعدد الكثير من الوقائع والمفردات التي تميز بين الإيمان بالحوارات ومهارة التجدد في آن واحد. ويحسن في دائماً، لاسيما في إطار الحوارات التي تجري مع وسائل إعلام عالمية لا تتعمق كثيراً في فهم آليات المجتمعات العربية في التغيير المتدرج

القابلة للنقض أو التجاوز، وفي الحالة السعودية تتجسد تلك الثوابت في التزام القيادة والشعب بالشرعية الإسلامية الغراء، وبالمدافعة عن مصالح المجتمع السعودي المجمع عليها، والقيام بأعباء الحفاظ على المصالح السلمية في متابعته والعربية، والتنسيق مع الأشقاء والأصدقاء من أجل المصالح المشتركة، والتمسك بالآليات السلمية في متابعة القضايا محل الخلاف مع الخارج. وفي ضوء استمرارية الثوابت المجمع عليها، فإن التطوير والتحديث وزيادة الموارد وحسن توزيعها ونقل

المصدر : الوطن السعودية

التاريخ : 04-08-2005 العدد : 1770

الصفحات : 24 المسلسل : 63

نوع من التكثيف والتطوير المتدرج، فإن مواجهة ظاهرة الإرهاب لن تشهد أي نوع من التراجع، لا في جوانبه الفكرية ولا في جوانبه الإجرامية. ومع التطور العضوي الجاري في الظاهرة الإرهابية عبر العالم وفي المنطقة العربية، فقد تأخذ الجهود السعودية لمواجهة الإرهاب بعداً آخر يتمثل في تعزيز المواجهة العربية الجماعية وتبادل الخبرات الأمنية والفكرية مع الأشقاء العرب الذين يواجهون الظاهرة نفسها، أو المرشحين لمواجهة مستقبلا.

ومن البصمات الرئيسية الأخرى للملك عبد الله بن عبدالعزيز حين كان ولياً للعهد، تلك السياسة عالية المهارة التي أمكن من خلالها استيعاب الحساسات والضغط السياسي والإعلامية الأمريكية التي تكاثرت في أعقاب هجمات 11 سبتمبر 2001، ثم في مرحلة ثانية أمكن استعادة حالة الثقة المتبادلة في العلاقات الأمريكية السعودية. وهو إنجاز كبير خاصة إذا وضعنا في الحسبان الأفكار والأهداف التي تحرك قوى الضغط الأمريكية اليمينية والصهيونية التي سعت إلى توظيف هجمات سبتمبر للنيل من مكانة واستقرار المملكة.

✉ كاتب مصري، رئيس تحرير التقرير الاستراتيجي العربي

abutaleb@alwatan.com.sa